الأمين العام للمجالس المحلية في محافظة لحج لـ(الثورة):

خطة السلطة المحلية تتضمن تنفيذ ٢١٩ مشروعاً خلال العام الجاري

• أكد الاخ علي حيدره ماطر نائب محافظ محافظة لحج الأمين العام للمجالس المحلية أن عدد المشاريع الخدمية والتنموية للسلطة المحلية بالمحافظة بلغت ٢١٩ مشروعا للعام الجاري ٢٠٠٤م.

وقال في لقاء مع صحيفة (الثورة): أن المشاريع التي سيتم افتتاحها (١١) مشروعا و(٦٧) مشروعا قيد التنفيذ و(٤١) مشروعا لم يبدأ العمل فيها ومنها (٤٩) مشروعا في مجال التربية والتعليم و(٣٩) مشروعا للصحة العامة والسكان و(٣٢) مشروعا في الاشغال العامة والطرق و(٣٣) للادارة المحلية و(١٣) للشباب والرياضة و(٨) مشروعات في الزراعة والري .. وهاكم حصيلة اللقاء.

الثورة/ لحج / علي العماري

المشاريع التنموية والخدمية تتصدر خطط وبرامج (المحليات) بالمحافظة

مشاريع عام ٢٠٠٤م

● هل لكم أن توضحوا للقارئ خارطة المشاريع التي تقوم بتنفيذها السلطة المحلية في محافظة لحج؟

– بالطبع هنالك العديد من المشاريع التي تقوم المجالس المحلية بالإعداد لها أو تنفيذها والمرتبطة بحياة المواطنين بتقديم الخدمات لهم سواء في عاصمة المحافظة أو في المديريات الخمس عشرة المكونة لمحافظة لحج أو تلك المشاريع المتعلقة بالتنمية .. ويجري العمل في هذه المشاريع التي سنقوم بافتتاحها خلال العام الحالي وبعضها مازالت قيد التنفيذ أو لم يبدأ العمل بها بعد.. ويمكن توضيحها على النحو التالي بتقسيمها عبر محاور أو قطاعات.

قطاع التربية والتعليم

● وإذا ما بدأنا حديثنا بالمجال التعليمي والتربية فالحديث يطول والشجون تزيد نتيجة الأعداد المتزايدة للطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي والمتوسط والذين يزيدون عاما بعد آخر مما يتطلب مواجهة هذه المشكلة ببناء مدارس حديثة وإضافة فصول جديدة وترميم المدارس القديمة المحتاجة للصيانة.

وتتضمن الخطة الحالية للعام الجاري للسلطة المحلية ٩٤ مشروعا تربويا وتعليميا موزعة على كافة المديريات ومنها ٦٧ مشروعا لم يبدأ العمل بها و٢٣ مشروعا قيد التنفيذ و٤ مشروعات سيتم افتتاحها وهي مدرسة جديدة في مديرية المسيمير من ثلاثة فصول وبناء فصلين دراسيين في مدرسة أخرى وافتتاح أربعة فصول جديدة في مديريتي المضاربة ورأس العارة..

وتتمثل هذه المشاريع الـ٩٤ في بناء مدارس حديثة واضافة فصول جديدة وترميم المدارس القديمة وإعادة تاهيلها لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب والطالبات في عموم المراكز والمديريات المترامية الأطراف.

والمشاريع قيد التنفيذ هي عبارة عن ترميم ثانوية الفاروق وإعادة تاهيل روضة الأطفال في مدينة الحوطة وبناء ثلاث مدارس جديدة من ثلاثة فصول في مديرية طور الباحة وترميم مدرسة الرازحي في المضاربة ورأس العارة وبناء ثلاث مدارس من ثلاثة فصول في القبيطة وإنشاء مدرستين في المقاطرة وثلاث مدارس في جبل صبر وثلاث مدارس في حالمين وإنشاء ستة فصول إضافية في يهر وبناء مدرسة في يافع .

الصحة العامة والسكان

● أما في مجال الصحة العامة والسكان فالمشاريع المدرجة على جدول الخطة الحالية للعام ٢٠٠٤م للمجالس المحلية فقد بلغت ٣٩ مشروعا بينها ١٦ مشروعا لم نباشر العمل فيها و١٧ مشروعا قيد التنفيذ و٦ مشاريع سيتم افتتاحها.

وتشمل المشاريع التي مازالت قيد التنفيذ توسعة مركز الأمومة والطفولة في الحوطة وبناء أربع وحدات صحية جديدة في المسيمير ووحدة صحية في طور الباحة وتوسيع وحدة صحية في القبيطة وبناء وحدتين صحيتين في المقاطرة ووحدة صحية في الملاح وترميم مستشفى حالمين + بناء وحدة صحية حديثة وإنشاء مركز صحي في يهر وبناء وحدتين صحيتين ومركز صحي في يافع.

والمشاريع التي سيتم افتتاحها هي توسعة مستشفيات الوهط وطور الباحة وحبيل صبر وترميم وتجهيز ثلاثة مراكز صحية في المضاربة ورأس العارة والمقاطرة والملاح.

والهدف من وراء هذه المشاريع تقديم الخدمات الطبية للمواطنين خاصة في المديريات الثانية في مواجهة الحالات المتزايدة المصاحبة للكثافة السكانية في عموم المراكز والمديريات التابعة لمحافظة لحج.

الأشغال العامة والطرق

● وعلى صعيد المهام التي تقوم بها المجالس المحلية في قطاع الاشغال العامة والطرق ضمن خطتها السنوية ٢٠٠٤م فإنها قد وصلت في عددها الاجمالي ٣٢ مشروعا ٢٠ مشروعا لم يبدأ العمل فيها و١٧ مشروعا قيد التنفيذ وافتتاح مشروع واحد قريبا.

وتم التركيز في هذا القطاع على توسيع شبكات الطرق باستحداث طرق جديدة لربط المراكز والمديريات ببعضها البعض وصيانة الطرق القديمة الداخلية وسفلتة الشوارع وصيانة شبكات المجاري في الحوطة وعواصم المديريات والمدن الصغيرة الأخرى وبناء عدد من المراكز لتسويق الخضار والفواكه لتسهيل حركة تنقل المواطنين وفقا لحاجاتهم وتسويق منتجاتهم الزراعية بسهولة ويسر.

الإدارة المحلية

● وفي قطاع الإدارة المحلية توجد ٣٣ مشروعا و١٦ مشروعا قيد التنفيذ و١٧ مشروعا لم نشرع العمل فيها وهي مشاريع تشتمل على إنشاء مشاريع مياه جديدة للشرب وحفر آبار ارتوازية وشبكات مياه رئيسية وفرعية وبناء مراكز تأهيلية وتدريبية وصيانة المباني الحكومية وتجهيزها بالإضافة إلى عمل مشاريع كهربائية لمد عدد من قرى مديرية تبن بالتيار الكهربائي واجراء دراسة المشاريع التنموية في كافة المديريات.

الزراعة والري

● وفيما يخص مشاريع السلطة المحلية في مجال الزراعة والري يمكن القول بأن المجالس المحلية تقوم بالعمل على تنفيذ ٨ مشاريع من خلال القيام باستكمال مشروع الحواجز المائية في القبيطة وتطوير المشروع الزراعي في الملاح وبناء مكتب للأرشاد والبيطرة في حبيل صبر وإقامة دفاعات للحفاظ على الأراضي الزراعية في حالمين ويهر واستكمال حاجز مائي في يافع وترميم خزانات حصر المياه في المفلحي وصيانة جسر سد بنا في مديرية ردفان.

المشاركة الشعبية

● لجنة السلطة المحلية بمجلس الشورى نزلت مؤخرا إلى لحج والتقت قيادة المحافظة ، كيف تقيمون نتائج هذه الزيارة؟

– لقد جاء النزول الميداني للجنة مجلس الشورى للسلطة المحلية والخدمات إلى محافظة لحج في إطار الزيارات التي تقوم بها اللجنة بشكل دوري إلى كافة محافظات الجمهورية واهتمام المجلس في تعزيز وتفعيل دور المجالس المحلية على مستوى الجمهورية.

وكانت نتائج اللقاء الموسع الذي عقدته قيادة المحافظة مع لجنة مجلس الشورى وبحضور الأمناء العامين للمجالس المحلية ومدراء عموم المكاتب التنفيذية والنزول الميداني إلى المديريات ايجابية ومثمرة حيث جرت مناقشة مهام المجالس المحلية الموضحة في قانون السلطة المحلية والاطلاع عن كثب على الانشطة والمشاريع التي تقوم بتنفيذها والصعوبات التي تواجهها خلال المرحلة الانتقالية التي تمر بها بلادنا في اتجاه التحول من نظام المركزية إلى اللامركزية.

كشرط أساسي للفصل بين السلطات وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في التنمية الشاملة والتحولات الكبرى وصناعة القرار السياسي من خلال تفاعل الجماهير مع الانتخابات المحلية لاختيار ممثليهم في المجالس المحلية.

دور المجالس المحلية

● إذاً .. ماتقييمكم لأداء المجالس المحلية بالمحافظة؟

– المجالس المحلية في محافظة لحج تلعب دورا كبيرا إلى جانب السلطة المركزية في إقامة المشاريع الخدمية والتنموية في قطاعات التربية والتعليم والصحة والزراعة والري والكهرباء والمياه والخدمات الاجتماعية وغيرها من المشاريع التي تقوم بتنفيذها قيادة المحافظة بجناحيها الحكومي والشعبي في السلطتين المركزية والمحلية عبر جهود مكثفة للنهوض بالاوضاع الحياتية والمعيشية للسكان وإحداث تنمية شاملة تقوم على بنية تحتية قوية ومتماسكة وبفضل هذه الجهود وبتعاون المواطنين تحققت اشياء كثيرة ويمكن أن نقوم بإنجازات كبيرة إذا ما استمر العمل على نفس الوتيرة.

تجربة فريدة

● خلال تواجدنا معكم بالمحافظة لاحظنا بادرة فريدة والمتمثلة بعقد لقاءات اسبوعية تضم ممثلي القطاعات المختلفة؟

– هذه ظاهرة صحية وربما تجربة فريدة من نوعها تساهم بها المجالس المحلية في محافظة لحج لتطوير اداء السلطة المحلية وتعزيز دورها بإشراك كافة القطاعات والشرائح الاجتماعية المختلفة في إعداد البرامج والخطط التنموية وتنفيذ المشاريع المحتاجة لتعاون السكان والسلطة المحلية والجهات الرسمية لإنجاحها وتذليل الصعوبات التي قد تواجهها.

ولقناعتنا بأهمية التواصل مع الناخبين أو قادة القطاعات والفئات عملنا على عقد لقاءات اسبوعية في كل يوم اربعاء من كل اسبوع مع قطاع معين للاستماع إليهم وتزويدهم بالتوجيهات اللازمة وبالتالي الخروج بحصيلة حول مشاكلهم ومعاناتهم وبلورتها وتخصيصها ومعالجتها وعلى الاقل وضع تصورات حلول لها أو الرفع بها إلى الجهات المعنية لمساعدتنا في تجاوز أي معوقات أو صعوبات.

وهكذا نقدم من خلال هذه الاجتماعات انموذجا رياديا لبقية مجالس السلطة المحلية بالمحافظة للاستفادة من تجربتنا المتواضعة في اللقاء مع قواعدنا وناخبينا الذين منحونا أصواتهم وثقتهم لتبني قضاياهم والاستماع إلى آرائهم ومطالبهم وحل مشاكلهم والأخذ بما يطرحونه ضمن خططنا وبرامجنا الحالية والمستقبلية.

ظاهرة الفقر

● ما هي مساهمتكم في مجال مكافحة الفقر؟

– أولا: لابد من الاشارة إلى أن محافظة لحج تقع ضمن المحافظات اليمنية الأكثر ارتفاعا في معدلات الفقر بنسبة ٥٣٪ من أصل ٦٧٦٨٨١ نسمة اجمالي عدد السكان التقديري للمحافظة حتى العام ٢٠٠٢م يعيش معظمهم على الزراعة، ومن هنا يتضح أن ظاهرة الفقر سواء في لحج أو غيرها مرتبطة بأسباب عديدة منها شحة الموارد وانتشار الأمية والبطالة والنمو الاقتصادي البطيء والجفاف وندرة المياه والتصحر.

وفي هذا المجال نعمل في إطار الاتجاهات التي حددتها الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من حدة الفقر وكان لابد من اجراء مسح شامل حول الفقر والأسر الفقيرة المحتاجة للمساعدة.

ولابد من تضافر كافة الجهود الرسمية والشعبية بوضع الخطط والبرامج لتحريك عجلة التنمية الشاملة والتسريع بوتيرة الاستثمارات في مجال السياحة والزراعة والصناعة والحرف اليدوية لاستقطاب أكبر كم من الأيدي العاملة والاستفادة من القوى العاملة المؤهلة وصاحبة الخبرة القادرة على العطاء والإبداع.

وعلى منظمات المجتمع المدني وإلى جانبها السلطتين المحلية والمركزية تقديم كافة الدعم للقطاعات الفقيرة وهناك توجهات لزيادة مساهمة المجالس المحلية وتوسيع مشاركة منظمات المجتمع المحلي بنسبة كبيرة خلال العام المقبل.

مع التأكيد أن نجاح جهود التخفيف من الفقر مرتبط كليا بعملية التنمية لتطوير مستوى الانتاج الزراعي والسمكي والاهتمام بالسياحة والتعليم والخدمات والبيئة والقضاء على الأمية والبطالة للانتصار في معركتنا الراهنة على ظاهرة الفقر واستئصالها من جذورها إلى الأبد.

الصعوبات

● إذا كانت لديكم مشكلات ما طبيعتها؟

– من المعروف أن تجربة السلطة المحلية في اليمن تجربة حديثة العهد ولذلك من الطبيعي أن تبرز صعوبات أو معوقات متمثلة بشحة الموارد والامكانيات المادية ونقص الكوادر المجربة وتداخل المهام والواجبات بين الجهات بقصور فهم البعض فيما هو من صلب مهام السلطة المحلية وما هو من اختصاص السلطة المركزية رغم أن القوانين واضحة.

ومن حسن الحظ أننا في محافظة لحج لم نواجه مثل هذه الاشكاليات وإن وجدت بعض الصعوبات المتعلقة بالمجالس المحلية في بعض المديريات فإننا نعمل على حلها مع الجهات الأخرى حيث أن محافظة لحج من المحافظات التي تنعم بالأمن والاستقرار وإذا برزت مشكلة هنا أو هناك بسبب الخلافات حول الأراضي يتم حلها عن طريق الصلح أو عبر القضاء ، ولم تعان لحج من قضايا الثار أو الحروب القبلية ، نادرا ما تحدث قضايا مخلة بالأمن والاستقرار ويحسم أمرها بسرعة حتى إن ظاهرة حمل السلاح لا وجود لها وقلما تصادف انسانا يحمل سلاحه في المناطق النائية ولكن الحمد لله الناس هنا مسالمون والمحافظة هادئة والمواطن منصرف في عمله ومنشغل في الحصول على لقمة عيشه ورعاية أسرته وهذا ما يميز لحج الخضيرة لحج القمندان والوحدة والديمقراطية.

محافظة لحج تنعم بالأمن والاستقرار وبعيدة عن ظاهرتي السلاح والثأر

اللقاءات الاسبوعية تعزز التواصل مع مختلف القطاعات لحل الاشكاليات

مديرة إدارة تنمية المرأة بالاتحاد التعاوني الزراعي

نعمل على رفع مستوى المرأة الريفية من خلال الجمعيات والدورات المتخصصة

• تقوم إدارة تنمية المرأة بالاتحاد التعاوني الزراعي بمحافظة صنعاء بتنفيذ عدد من الأنشطة والمهام في مجال تنمية المرأة والرفع بمستواها من خلال تقديم الدعم والتشجيع كي تصبح إنسانة منتجة بإدماجها في العمل التعاوني والزراعي، كما قامت الإدارة خلال الفترة الماضية بعدد من الأنشطة المتمثلة في إقامة الدورات التدريبية والعمل على رسم الخطط والبرامج للدفع بالمهام الموطة بها .

ولتسليط الضوء حول مجمل الأنشطة التي شهدتها والخطة المستقبلية تحدثت الأخت المهندسة ماجدة باكحيل مديرة الإدارة - والتي بدأت الحديث حول دور المرأة الريفية والأعمال التي قامت الإدارة بإنجازها خلال الفترة السابقة قائلة:

صنعاء / إبراهيم القرضي

– في إطار اهتمامات الدولة شهدت الحركة التعاونية الزراعية تطورات وإنجازات مختلفة في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولم يغفل الإتحاد التعاوني الزراعي دور المرأة الريفية في التنمية الزراعية لما لها من مساهمة فعاله في التنمية المتكاملة فقد أكدت توصيات المؤتمر العام الثالث للإتحاد التعاوني على رفع مشاركة المراة الريفية في التنمية الزراعية بغرض زيادة الإنتاج الزراعي(نباتي- حيواني)وإدماجها في مشاريع التصنيع الغذائي المعتمد على المنتجات الزراعية المحلية وبتشجيع من قيادة الاتحاد استطاعت إدارة المرأة التعاونية في الاتحاد القيام بالعديد من الأنشطة التي تصب في تنفيذ توصيات المؤتمر وقد تحقق منها الآتي:

– إنشاء ثمان جمعيات نسوية تعاونية زراعية في كل من محافظات (صنعاء – اب – جزيرة سقطرى).

وفي مجال المشاريع استفادت جمعيتين تعاونيتين زراعيتين نسويتين من مشاريع التلفود الذي يهدف إلى مكافحة الفقر حيث تم شراء الأغنام وتوزيعها على الأسر الفقيرة في المناطق الريفية المستهدفة .

كما تم إعداد (٦) دراسات للجانب الفرنسي لمشاريع دعم المرأة الريفية حول تربية الماعز المحلي با لطرق الحديثة (عبر المعونة الغذائية الفرنسية) في كل من محافظات (الحد يده – تعز- لحج)

فيما استفادت جمعيتين تعاونيتين زراعيتين نسويتين من مشاريع التربية المنزلية في محافظة صنعاء والذي يتم فيه توزيع قروض ميسرة للنساء الريفيات في مجال تربية الماعز والأبقار بدعم ٤٠٪ من قيمة القرض كهبة و٦٠٪ المتبقية تسدد كأقساط على مدى سنتين.

وأيضا تم اعداد مقترح دراسة حول إحتياجات المرأة الريفية في إطار الجمعيات التعاونية الزراعية في كل من محافظات (صنعاء- الحديدة، المهرة، أبين، لحج، إضافة إلى سقطرى) سيتم تقديمه للسفارة الهولندية للتمويل بما سيمكن المختصين في الاتحاد وإدارة المرأة من تنفيذ هذه الدراسة.

كما تم تقديم عدد من المشاريع الخاصة بالجمعيات النسوية إلى الإدارة العامة للمرأة الريفية بوزارة الزراعة واللجنة الوطنية للمرأة للبحث عن تمويل مالي لها.

م/ ماجدة باكحيل

التدريب والتأهيل

وفي إجابتها عن التدريب والتأهيل للنساء الذي تقدمه الإدارة قالت:

في هذا الجانب تم تنفيذ دورتين حول إدماج المرأة في العمل التعاوني وإدماج النوع الاجتماعي في العمل التعاوني مولت الأولى من قبل المنظمة العربية للتنمية والثانية من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية نوقشت فيهما العديد من المواضيع مثل مفهوم العمل التعاوني "كيفية اعداد المشاريع" وكيفية اعداد برامج تدريب، مفهوم النوع الاجتماعي ، مفهوم المشاركة المجتمعية وإدماج المرأة في تحديد الاحتياجات والأولويات ومشاركتها في تخطيط وتنفيذ وتقييم المشاريع التنموية وقد شارك في هذه الدورات أعضاء وعضوات الجمعيات وكذا رؤساء الفروع في كل من محافظات صنعاء، لحج، أبين، اب، ريمة، ذمار، عدن، الحديدة، حضرموت ،الجوف ، مأرب، .

كما تم تدريب النساء الريفيات في إطار الجمعيات وفي مواقع عملهن على التصنيع الغذائي في مجال صناعة الصلصة المخللات، المربيات ، الأجبان في محافظات صنعاء ، لحج، أبين، الحديدة، مأرب، شبوة، بتمويل من الصندوق الإجتماعي للتنمية .

– وفي إطار مشروع إدارة المرأة التعاونية الزراعية في الإتحاد التعاوني الزراعي تم القيام بزيارة أستطلاعية إلى جمهورية تونس وذلك بهدف الإطلاع على تجاربهم في العمل الفلاحي التعاوني من خلال المشاريع والبرامج القائمة والتي يمكن عكسها على الواقع اليمني وقد كانت فترة الزيارة ٩ أيام قام خلالها الفريق بزيارة العديد من الجمعيات ذات العلاقة بالعمل التعاوني إلى جانب مشاريع وبرامج تستفيد منها المرأة الريفية.

إضافة إلى مشاركة عضوات الجمعيات في دورات تدريبية في مجال المسح الريفي بالمشاركة وإعداد المشاريع.

الخطط المستقبلية

● وعن خطط الإدارة المستقبلية قالت:

نحن نسعى إلى تقديم مشاريع صغيرة مدرة للدخل للجمعيات التعاونية النسوية للعديد من الجهات المانحة بغرض الحصول على التمويل اللازم لها.

كما سنعمل على تطوير التدريب في مجالات الصناعات الغذائية على أيادي خبرات عربية (لبنانية) من خلال التدريب المحلي والخارجي لعدد (٢٠) متدربة.

– تشجيع النساء الريفيات على العمل في الحرف اليدوية من خلال الشراء والتسويق لهذه المنتجات في المعرض الخاص بالإدارة.

معوقات العمل

وعن الصعوبات التي تواجه عمل الإدارة وكذا الحلول اللازمة قالت:

– تتلخص أهم الصعوبات في عدم التوسع في إنشاء الجمعيات النسوية بسبب عدم قدرة النساء على دفع الأسهم وكذا تفشي الأمية والفقر في المحافظات والمناطق النائية مما يعيق انشاء الجمعيات.

وأيضا من الصعوبات ضعف مشاركة المرأة الريفية في حضورها القيادي في الاجتماعات الخاصة بالجمعيات.

فيما تتمثل الحلول لهذه الصعوبات والتي سنعمل عليها في العمل على زيادة دعم وزارة الزراعة بالإمكانيات والأدوات والمعدات ووسائل النقل لتمكين الإدارة من زيادة عدد الجمعيات التعاونية النسوية في جميع المحافظات.

واعتماد إدارة المرأة في الاتحاد كدائرة ضمن قوام المكتب التنفيذي في الاتحاد التعاوني الزراعي وفتح أقسام للمرأة على مستوى الفروع بالمحافظات.

كما سنعمل على التنسيق مع قيادة الاتحاد وفروعه والجمعيات مع الجهات المعنية على مستوى المحافظات بغرض محو الأمية المتفشية في صفوف المرأة الريفية وأيضا من خلال اقتراح آلية بسيطة لإنشاء الجمعيات الزراعية النسوية تتناسب مع ظروف المرأة الريفية خاصة من الناحية المالية.

مشاركات في: إحدى الدورات التي أقامتها الإدارة